

## عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل Homicide factors and the most prominent personal characteristics of the murderer

تاريخ القبول: 18-05-2021

تاريخ الإرسال: 25-09-2019

هاجر غندور<sup>\*</sup>، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار عنابة،

hadjer.grandeur@univ-annaba.org

معمر داود، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار عنابة،

daoudmaamar5@gmail.com

### الملخص

تعدّ جريمة القتل من أشنع الجرائم المرتكبة في حق النفس البشرية، لما تتركه من آثار وخيمة لا تقتصر على مرتكبيها فقط، وإنما على الضحية وعلى المجتمع الكبير، وذلك راجع الى جملة من العوامل المتشابكة التي بالرغم من اختلاف مرتكبيها إلى أنهم يشتركون في الغالب في نفس العوامل والأسباب المؤدية الى ارتكابها. لذا فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو: معرفة العوامل والأسباب التي تدفع بالمجرم القاتل الى اقتراف جريمته من عوامل وأسباب اجتماعية، نفسية، اقتصادية، دينية... الخ، وصولاً إلى تحديد الملامح والسمات الشخصية بما فيها الديمغرافية، والاجتماعية، والنفسية التي يتميز بها هؤلاء المجرمين فضلاً عن نوعية الأسلحة التي يتم الاعتماد عليها في تنفيذ الجريمة، وصولاً الى معرفة الآثار المترتبة عن هذه الجريمة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، القتل، المجرم.

### Résumé

Le meurtre est l'un des crimes les plus odieux commis contre la vie humaine et dont les graves conséquences ne se limitent pas aux seuls auteurs ou à la victime, mais affectent également la grande communauté, en raison de plusieurs facteurs interdépendants qui, bien que les auteurs soient différents, partagent souvent les mêmes facteurs et causes pour la commission du crime. Le but de cette étude est, donc, de découvrir les facteurs et les raisons qui conduisent le criminel à commettre un meurtre, de savoir s'ils sont à l'origine sociaux, psychologiques, économiques, religieux...etc. Identifier, par la même occasion, les traits et les caractéristiques personnelles du criminel, notamment les caractéristiques démographiques, sociales et psychologiques, ainsi que le type d'armes utilisées dans l'exécution du crime, pour déterminer, enfin, les conséquences de ce crime.

**Mots clés :** Crime, meurtre, criminel

### Abstract

The crime of murder is one of the most heinous crimes committed against human life and the dangerous consequences of which are not limited to the perpetrators alone or to the victim and to the large community, due to a number of interrelated factors, which, although the perpetrators are different, often share the same factors and causes for the commission of the crime. So the aim of this study was to find out the factors and reasons that lead the killer criminal to commit his crime, whether it was social factors and reasons, psychological, economic, religious...etc. To identify the personal characteristics, including the demographic, social and psychological characteristics of such criminals, as well as the type of weapons to be relied upon in the execution of the crime, in order to ascertain the consequences of this crime.

**Keywords:** Crime, murder, criminal

\* المؤلف المراسل

## المقدمة

الدراسة ألا وهو مرتكب هذا الفعل بصفته رجلاً أو امرأة، وربما يعزى ذلك إلى نظرتنا الاجتماعية المتخصصة حول المجرم دائماً هو أنه رجل خارج عن القانون. لهذا سنحاول في هذه المساهمة العلمية كباحثين أن نتطرق إلى جريمة القتل ومعرفة أنواعها، معرجين في ذلك على أهم الأسباب والدوافع التي تدفع المجرم لقتل ضحيته دون الأخذ في عين الاعتبار قدسية النفس الإنسانية، وترتكب الجريمة تارة نتيجة أسباب اجتماعية (التصدع الأسري، العنف الأسري، ضعف الوازع الديني، ضعف وسائل الضبط الاجتماعي، التنشئة غير السوية...)، أو أسباب نفسية (أمراض نفسية، اضطرابات نفسية وكذا سلوكية...)، أو حتى أسباب اقتصادية (الفقر، البطالة) وغيرها من الأسباب التي كانت ولا زالت تعدّ عوامل مشجعة في ارتكاب الفرد لجريمة القتل. ما أدى بنا إلى طرح التساؤل الرئيسي: ما العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الجزائري؟ والذي انبثقت منه مجموعة من التساؤلات الفرعية:

✓ ما الأسباب الدافعة للارتكاب المجرم جريمة القتل؟

✓ ما السمات الشخصية التي يتميز بها المجرم القاتل؟

✓ ما الآثار المترتبة عن هذه الجريمة على المجرم القاتل؟

- أهداف الدراسة: الكشف عن العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تجعل الأفراد يقدمون على ارتكاب جريمة القتل بنوعيتها، فضلاً عن تحديد السمات الشخصية للمجرم القاتل، وصولاً إلى معرفة أهم الآثار الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية المترتبة على جريمة القتل.

- أهمية الدراسة: كونها دراسة مهمة تتناول فيها أشبع وأخطر الجرائم المرتكبة في المجتمع الجزائري ألا وهي جريمة القتل، ومعرفة أهم الأسباب والعوامل التي تدفع بالمجرم القاتل إلى تنفيذ جريمته، ومدى خطورة الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، حتى أصبحت من المشاكل التي توّرق المجتمع.

## أولاً-تحديد المفاهيم الرئيسة

1- مفهوم الجريمة: وتعني في مفهومها العام أنها: "كل فعل معارض للقانون سواء كان هذا القانون إنسانياً أو إلهياً.

تعد الجريمة ظاهرة كغيرها من الظواهر الأخرى الموجودة في البيئة الاجتماعية، فقبل أن تكون ظاهرة قانونية فهي ظاهرة سياسية واقتصادية، وخاصة اجتماعية خلقية سلبية مخالفة لقيم المجتمع ومعاييرها، وكذا مختلفة عن بقية الظواهر الأخرى في المجتمع الكبير. فهي تعبير عن الصراع القائم بين القيم الاجتماعية والضغوطات المختلفة من قبل المجتمع، وترجمة هذا السلوك أيضاً ما هو الا نتيجة لحالة الصراع بين الفرد وبيئته، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على أن للمجتمع دوراً كبيراً في إجرام الفرد على غرار دوافعه الخاصة وهذا ما أكده جون جاك روسو في قوله: "إنّ الإنسان يولد صالحاً ويصبح فاسداً بواسطة المجتمع".<sup>1</sup> لذا فقد كانت مساهمة العلماء والباحثين في هذا الموضوع لدراسة الجريمة لما تشكله من أضرار وآثار التي لا تقتصر على مرتكبيها فقط، وإنما تمس المجتمع الكبير باعتباره المحيط التي تحدث فيه مختلف هاته السلوكيات الإجرامية. وجريمة القتل سواء كان عمدي أو غير عمدي فهي تعد من أخطر الجرائم التي تحدث في مجتمعاتنا العربية الإسلامية والمجتمع الجزائري بالخصوص، كونها جريمة لا تتوقف فقط في ارتكابها على التعدي على القوانين المسلطة على أفرادها، بل الأهم من ذلك أنها تتعدى على حق الضحية في العيش والحياة التي منحها الله سبحانه وإياها، فضلاً عن أن هاته الجريمة تعرض المجتمع إلى الاضطراب، وفقدان الثقة وضياع الأمن الاجتماعي، وتصدع القيم الاجتماعية، وأن جميع هاته الآثار تكون بذلك هدامة للبناء الاجتماعي وكذا الفرد الذي ارتكب جريمة القتل<sup>2</sup>، وهذا ما هو الا نتيجة الانهيار الذي شمل منظومة القيم لهذا المجتمع، وتفككه وكذا انهيار الوازع الديني الذي هو من أساسيات تكوين المجتمع. لذا فالأديان، والأعراف والعادات والتقاليد، والضمير والوجودان كلها ترفض القتل وتعدّه جريمة تمس حق الإنسان في الحياة والوجود والقاتل يستحق أفسى العقوبات لما اقترفه من أعمال دينية ومنكرة وإجرامية.

وفي هذا السياق اهتم كثير من الباحثين في ميادين علم الاجتماع وعلم الإجرام وعلم النفس بدراسة هذه الجريمة محاولين معرفة الظروف والأسباب المختلفة التي تؤثر في بعض الأشخاص فتدفعهم إلى ارتكاب هذه الجريمة البشعة، غير أن البعض من هاته الدراسات كانت تهمل جانبا مهما في

الباحث الاجتماعي عاطف غيث فقد عرّف الجريمة أنها: "سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعات جزاءات سلبية ذات طابع سامي" (عماد بن تروش، 2013م، ص 127). لذلك فوقوع الجريمة دائماً يكون مرتبطاً بوجود المجتمع والمعايير الخاصة به، فلولا وجود هذه الأخيرة لما كانت هناك سلوكيات إجرامية. وهذا ما أكده سيزار بيكاريا في قوله: "الجريمة هي جرح في جسد المجتمع" (أحسن طالب، 2002م، ص 27)، يعني أن الجريمة موجودة بوجود المجتمع ووجود أفرادها الذين تعدوا على قيم ومعايير مجتمعهم. لذا فهذا الاتجاه الاجتماعي ينظر إلى السلوكيات التي تكون مخالفة لقيم المجتمع ومعايير ومعتقداته وأخلاقياته على أنها سلوكيات إجرامية وسلوكيات غير أخلاقية حتى لو لم يكن هناك نص قانوني يجرمها أو يشرع على عقوبتها. فمجرد التعدي على قيم المجتمع يعدّ جريمة بحد ذاته.

\*التعريف القانوني: فمن الناحية القانونية تعرف على أنها: "نوع من التعدي على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة" (سامية محمد جابر، 2010م، ص 07). وهناك من يعرفها بأنها: "كل فعل يخالف أحكام قانون العقوبات أو يكون تعدياً على الحقوق العامة أو خرقاً للواجبات المترتبة نحو الدولة أو المجتمع بوجه عام" (مزوز بركو، 2006/2007م، ص 116). وقد كان لرجل القانون بول تبان مجال في تعريفه للجريمة من الناحية القانونية إذ يعرفها على أنها: "نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة، ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين" (علي محمد جعفر، 1984م، ص 09). فمن خلال التعريفات السابقة توضح لنا أن الجريمة من الناحية القانونية ما هي إلا سلوكيات وأفعال مقصودة وعمدية خالفت جميع النصوص القانونية، وذلك حسب طبيعة ونوع كل جريمة وما يحيطها من ظروف وملابسات.

## 2-تعرف القتل: فالقتل من حيث معناه الاصطلاحي

هو: "ازهاق لنفس إنسانية بفعل إنسان آخر، أو بفعل صاحبها". في حين يعرفه الآخرون على أنه قتل النفس عمداً أو بغير عمد بأي وسيلة كانت مثل: الحرق والاغراق والإلقاء من مكان شاهق أو الخنق أو السم. (عبد الله سالم الدراوشة، مراد عبد الله المواجهة، 2017م، ص 119).

(منصور رحمانى، 2006م، ص 78) فهي تعدّ نوعاً من الخروج عن قواعد السلوك والمعايير التي وضعها المجتمع للأفراد وأن فاعلها يعتبر مجرماً (إحسان محمد حسن، 2008م، ص 118)، وبالتالي فالمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعايير. (سامية حسن الساعاتي، 1983م، ص 16). كما تطلق لفظة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق السوي فقد قال سبحانه وتعالى: "إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ" (سورة المطففين، الآية 29)، وقوله أيضاً: "كُلُّوْا وَتَمَتُّوْا قَلِيْلًا إِنَّكُمْ تُجْرَمُوْنَ" (سورة المرسلات، الآية 46)، فجميع هذه الآيات تبين لنا أن الجريمة كفعل هي محرمة عند الله عزّ وجلّ، فالشريعة الإسلامية ترى أن الجريمة هي كل سلوك وفعل نهى الله عنه، وأن من قام بإتيانه يعدّ مجرماً وسلوكه يعدّ جريمة يلقى مقابل ذلك عقوبات نتيجة جرمه المقترف. وهذا ما قد أشار إليه الإمام الماوردي في تعريفه للجريمة: "على أنها محظورات شرعية، زجر الله عنها بعقوبة هي الحد أو التعزير" (عزوز علي، 2011م، ص 43). لذلك فالشريعة الإسلامية اهتمت بدراسة هذا السلوك لما فيه من خطورة لا تمس الفرد فقط بل المجتمع ككل.

\*التعريف السوسولوجي: ونجد في مقدمة هذه التعريفات تعريف المدرسة الوضعية التي تنظر إلى الجريمة على أنها: "كل فعل ضار بمصالح المجتمع الأساسية". لذلك فإن تكييف سلوك ما على أنه جريمة أم لا يقوم أساساً على وجود تعدّي على مبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود المجتمع. فقد عرفها دوركايم على أنها: "سلوك لا بد منه لسلامة المجتمع، وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم". معنى ذلك أن الجريمة في نظره هي ظاهرة ضرورية مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية للآن كل مجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الإجماع لكن شرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حداً معيناً لا يتجاوز فيه الإجماع. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009م، ص 17-19)، لكن على الرغم من طرحه هذا فهو يراها من ناحية أخرى على أنها حالة من الأنوميا أو ما تعرف باللامعيارية، والتي تعني عدم توافق قيم ومعايير الفرد الخاصة به مع قيم ومعايير المجتمع، وعدم هذا التوافق ينتج عنه سلوك غير سوي بالنسبة للمجتمع، والجريمة في مفهومها تحمل هذا المعنى. أما

على المجني عليه - الضحية-، وتعهد قتله مستعملا في ذلك الآلة القاتلة مما أدى الى موت المجني عليه نتيجة لذلك الاعتداء" (زيد محمد إبراهيم، 1980م، ص 32).

\*التعريف النفسي: ولقد ربط العديد من العلماء والباحثين في تعريفاتهم للقتل كجريمة من ناحية وكسلوك مرتبط بشخصية الإنسان من ناحية أخرى، بما يعرف به بالسلوك العدواني والعنيف من منطلق أن هذا الأخير-العنف- مرتبط ببعض الاضطرابات النفسية مثل: اضطراب الشخصية والدهانات، والتخلف العقلي، والتي كلها أمراض من شأنها أن تنبأ بوجود نزعة العنف لدى المجرم والتي قد تدفعه في النهاية إلى تنفيذ جريمته. وجريمة القتل تعد من بين الجرائم الأكثر ارتكابا وارتبطا بالشخصية العنيفة لدى المجرم القاتل. (لطفي الشريبي، 2003م، ص 75). فجريمة القتل بذلك ما هي الا التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد في مجتمع معين على القيم الخاصة بهذا المجتمع وانتهاك حقوق أفراده. (مصطفى العوجي، 1985م، ص 64).

\*التعريف القانوني: وتصنف جريمة القتل في القانون الجزائري على غرار القوانين والتشريعات الأخرى أنها من ضمن الجرائم التي تدخل في نطاق الجرائم ضد الإنسانية أو ما يعرف كذلك بالجرائم العمدية ضد الأشخاص أو الواقعة على النفس. ويعرفها قانون العقوبات الجزائري حسب المادة 254: "بأنها ازهاق روح إنسان عمدا" (فضيل العيش، 2007م، ص 224). وهناك من يعرفها على أنها جريمة ازهاق روح إنسان، بفعل أو امتناع عمدي، بغير حق مقرر من الشريعة من إنسان مكلف شرعا. وجريمة القتل المضبوطة هي التي تم كشفها وضبط الجاني فيها، أما فيما يتعلق بجريمة القتل المجهولة فهي لاتزال مجهولة الفاعل (خالد مبارك القريوي القحطاني، 2002م، ص 08). لذلك فتحديد مصطلح جريمة القتل لا يختلف من حيث تعريفه في التشريعات الأخرى، وإن كان الاختلاف يكمن في العقوبات الجزائية المقررة لهاته الجريمة. إضافة إلى ذلك فالاختلاف في مثل هاته الجريمة يكمن أيضا في أنواعها فهناك: القتل العمدي، القتل غير العمدي.

3-تعريف المجرم: ويعرف على أنه ذلك الشخص الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه مستمرا عليه لا يحاول تركه ولا يرضى بتركه. (أكرم عبد الرزاق المشهداني، 2005م، ص 34).

\*تعريف الشريعة الإسلامية: لقد اتفقت جميع الشرائع السماوية على تحريم جريمة القتل، وتقدير أقصى العقوبات الرادعة في حق مرتكبيها حتى يعيى الناس في أمن وسلام. فجريمة القتل هي جريمة قديمة قدم الإنسان منذ وقت قاييل وهابيل، لذلك فهي تعد من أقدم الظواهر في سلوك الإنسان، ولكن بالرغم من قدمها فقد ظلت من أخطر وأبشع الجرائم في جميع الديانات. والدين الإسلامي من بين الديانات التي تؤكد على أن القتل يعدّ من أخطر الجرائم التي تهز كيان البشرية فلذلك ورد تحريمها والوعيد عليها في كثير من نصوص الكتاب والسنة. كقوله تعالى: "وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنَِّّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ" (سورة غافر، الآية 26)، وقوله تعالى: "فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" (سورة العنكبوت، الآية 24). وعليه فتعريف القتل في الشريعة والدين الإسلامي كان أكثر وضوحا، والآيات القرآنية أكبر دليل في توضيحها للقتل كسلوك يرتكب من شخص ضد شخص آخر وكجريمة محرمة في جميع الشرائع السماوية. ويعرف الحنفية والشافعية القتل بأنه: "كل فعل من العباد يؤثر في ازهاق الروح، ويجب أن يكون لهذا الفعل من العباد أثرا يكون سببا في ازهاق روح إنسان آخر (السرخسي، 1993م، ص 262). كما يعرف أيضا على أنه: "إزهاق روح إنسان حي عمدا، وبأنه اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته، والموت في مفهومهم يعني مفارقة الروح الجسد" (خوجة الريامي، 2006م، ص 25).

\*التعريف الاجتماعي: وقد كان للباحث الاجتماعي عبد القادر الزغل رؤية اجتماعية من حيث تعريفه لجريمة القتل والذي يعرفها على أنها: "الجريمة المرتكبة بطريقة مقصودة أو غير مقصودة لأدنى سبب ودون مبرر نتيجة عامل الفقر والبطالة بين الناس". وهو بدوره يرى أن جرائم القتل تندرج تحتها مجموعة من الجرائم الأخرى كجرائم الشرف وجرائم الثأر، وخاصة الأخيرة التي يرى أنها منتشرة بصورة كبيرة نتيجة لعدم وجود السلطة السياسية الحازمة وكذلك لعدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. علاوة على وجود العصبية القبلية في نفوس الناس (عبد القادر الزغل، 1990م، ص 20). في مقابل ذلك نجد زيد محمد إبراهيم يعرفها على أنها: "الجريمة التي تعمد فيها الجاني الاعتداء

2- دراسة مُجّد ناصر القحطاني سنة 2010م، "جرائم القتل: عواملها وأثارها الاجتماعية - دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية -"، وقد شملت عينة الدراسة 660 مفردة من النزلاء المرتكبين لجريمة القتل في سجن أبها في المملكة العربية السعودية، ولكن تم اختيار 200 عينة من هؤلاء المجرمين بطريقة قصدية من أصل 660 عينة. وقد اعتمد الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي، وفي المعالجة الإحصائية اعتمد أسلوب الإحصاء الوصفي، وذلك لوصف خصائص أفراد العينة، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما استخدم تحليل التباين الثلاثي، التكرارات والنسب المئوية. ومن بين أهداف هاته الدراسة التعرف على أسباب جرائم القتل التي دفعت بأفراد عينة البحث لارتكاب هاته الجريمة، والآثار المترتبة عن هاته الجريمة. ومن نتائج الدراسة: أن من أهم أسباب جريمة القتل العامل الاجتماعي (الأسر المفككة، الاختلاط برفاق السوء)، والعامل الاقتصادي (الفقر والبطالة)، ومن ثم العامل النفسي (القلق والتوتر) ليأتي في الأخير العامل الديني. أما فيما يتعلق بأهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن جريمة القتل فانتشار الجريمة الجنسية على النزلاء ثم البطالة، يليه فيما بعد عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة المالية، ومن ثم فشل الأبناء في الدراسة، ليليه في الأخير القلق والتوتر عند أفراد الأسرة. كما أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع الجرائم ارتكابا هي: القتل دفاعا عن النفس 34 %، القتل دفاعا عن الشرف 28 %، القتل العمدي 19 %، القتل دفاع عن المال 19 %، وأن أكثر مرتكبي هذه الجريمة في الأصل من خارج القبيلة بنسبة 67 %، يليه أحد أفراد القبيلة بنسبة 24.5 %، ومن ثم من الأقارب وبالتحديد أبناء العم بنسبة 8.5 %، فهذه النسبة قليلة يمكن الرجوعها إلى أن المجتمع السعودي مجتمع قبلي وعشائري يسودها التلاحم والأخوة، كما أن النزاعات بينهم لا تصل إلى درجة القتل. (مُجّد ناصر القحطاني، 2010م، ص ص 40-58).

3- دراسة عمار سليم عبد العلواني سنة 2005م، "جريمة قتل الأصول - الأسباب والخصائص الاجتماعية -"، وقد اعتمد على منهج المسح الاجتماعي وبالتحديد طريقة المسح الاجتماعي الشامل أي الحصر الشامل، وذلك في تحديد عينات الدراسة، والتي من خلالها تم شمول جميع مرتكبي قتل الأصول في الدراسة، والتي اقتصر على

\*التعريف السوسولوجي: فقد عرفه مُجّد عاطف غيث على أنه كل شخص انتهك أحد القواعد الخاصة بالقانون الجنائي مع سبق الإصرار. (مُجّد عاطف غيث، 2009م، ص 95). أما أنه يعدّ مجرما بمجرد انتهاكه أعراف المجتمع وقيمه فهو يعد كذلك حتى لو لم ينص القانون على تجريم ذلك السلوك المتعدي على المجتمع فهو في نظر هذا الأخير يبقى مجرما.

\*التعريف النفسي: وهو ذلك الشخص الذي يعاني من قصور في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية، وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها. (جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، 2001م، ص 187).

#### ثانياً- الدراسات السابقة

1-دراسة سليمان فايز قديح سنة 2003م، "الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي"، وقد شملت عينة الدراسة 36 سجيناً من جميع السجناء الذين أدينوا بتهمة القتل العمدي في سجن غزة المركزي، وقد اعتمد الباحث في دراسته على مجموعة من الأدوات: مقياس الظروف الأسرية من اعداد الباحث، ومقياس مظاهر العدوان، استمارة تقدير المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة الفلسطينية، ومقياس تقدير الشخصية، ومقياس بيك للاكتئاب، مقياس الاتزان الانفعالي، مقياس الانحراف السيكوباتي، واستخدام المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، ومعامل ارتباط بيرسون، وقد هدفت الدراسة إلى: التعرف على الظروف الأسرية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي "مركز الإصلاح والتأهيل المهني، وعلى بعض خصائصهم الشخصية، فضلا عن معرفة العلاقة بين الظروف الأسرية وبعض خصائصهم الشخصية، ومن النتائج التي بينتها هاته الدراسة أن الظروف الأسرية لمرتكبي جريمة القتل سيئة، وتمثلت في: التفكك الأسري، غياب الدعم النفسي، والتأزر الاجتماعي داخل البناء الأسري، المعاملة الأسرية. كما أوضحت الدراسة أن مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة لديهم عدة خصائص: (العدوان مرتفع بدرجة كبيرة، الاكتئاب عالي جدا، الاتزان الانفعالي ضعيف جدا، الانحراف السيكوباتي مرتفع بدرجة كبيرة). (سليمان فايز قديح، 2003م، ص 129).

بنسبة 80%، أما بالنسبة للإناث فقد شكلت نسبة المساهمة مع الجماعة 100% فهي تحتاج الى قوة جسدية والى جرأة لتقدم بمشاركة أحد أشخاص على ارتكاب جريمة قتل الأصول. أما من حيث الظرف الزمني الذي يتم فيه تنفيذ الجريمة هو في الليل بنسبة 79% مقابل 21 قاموا بقتل أصولهم في بداية الصباح. وفي النتائج الأخيرة لهاته الدراسة أوضحت أن أسباب جريمة قتل الأصول تمثلت في الشكل التالي: أن التطرف في أسلوب التنشئة من حيث اللين أو الشدة في كلا الحالتين كانوا سببا في وقوع الجريمة، إذ قدر نسبة اللين 50.7% ونسبة الشدة 49.4% كأسلوب في التنشئة. في حين نجد أن الخلافات العائلية والمشاجرة الأنية إحدى الأسباب المساهمة في وقوع الجريمة، حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم 94.8% من حجم العينة. كذلك نلاحظ أن غالبية أفراد العينة غير ملتزمين بوسائل الضبط كثوابت للسلوك الإنساني، فقد بلغت نسبة غير الملتزمين 91.6% من حجم العينة. كما أكدت الدراسة بنسبة 100% من ضعف التزام أفراد العينة وعدم التزامهم بوسائل الضبط الاجتماعي المتعلق بالجانب الديني. فضلا عن أثر عدم توفر الصحة النفسية عند مرتكبي جرائم قتل الأصول والتي بلغت نسبتهم 84.3% من حجم العينة. (عمار سليم عبد العلواني، 2005م، ص 26)

\*التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال العرض السابق للدراسات السابقة نلاحظ ما يلي:

- أن جميع الدراسات كانت تتحدث على الأسباب والعوامل التي تدفع بالمجرمين إلى ارتكاب جريمة القتل، فالبعض اقتصر على الأسباب والعوامل الاجتماعية والنفسية فقط، والبعض الآخر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية، في حين نجد الجزء من الدراسات الأخرى اعتمدت على سبب وعامل واحد دون ذكر الأسباب والعوامل الأخرى. ولكن في العموم فجميعها تتفق مع الدراسة الحالية المتعلقة بموضوع البحث.

- أيضا ركزت بعض الدراسات على جريمة القتل بشكل عام دون تحديد نوعها، ولا حتى أهم الخصائص والسمات المتعلقة بالجناة. إضافة إلى نوعية الأسلحة المستخدمة في تنفيذ الجريمة والمناطق التي تنشر فيها سواء حضرية أو ريفية.

ثالثا-أساليب ارتكاب جرائم القتل (الوسيلة المستعملة في تنفيذ جرائم القتل): لا أحد يجادل في أن

مجموعة من المجرمين والمودعين في دائرتي اصلاح الكبار والأحداث ممن ارتكبوا جريمة قتل الأصول وبالتحديد في مدينة بغداد. وقدرت عينة الدراسة 95 مجرما، وقسمت على مؤسستين هما: 72 مفردة من دائرة اصلاح الأحداث، 23 مفردة من دائرة اصلاح الكبار. كما اعتمد أيضا على المنهج المقارن وذلك من أجل مقارنة الظاهرة الاجتماعية في أكثر من مجتمع واحد، وخلال مدة زمنية محددة، أو مقارنة الظاهرة في مجتمع واحد وعبر مراحل زمنية مختلفة. فضلا عن استخدامه الاستبيان كأداة في البحث من أجل جمع كافة المعلومات المتعلقة بمفردات العينة. إضافة إلى اعتماده على الأساليب الإحصائية. وهدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت بالمجرمين الى ارتكابهم جريمة قتل الأصول، وكذا معرفة الخصائص الاجتماعية للأشخاص المتورطين بهذه الجريمة، حيث إنه هناك مجموعة خصائص اجتماعية وغير اجتماعية يتسم بها الأشخاص المسؤولون عن الجريمة لكي يتفادها الأفراد الذين يمكن أن يكونوا متورطين في المشكلة. ومن نتائج الدراسة: أن 95 من أفراد العينة أي بنسبة 100% غير ملتزمين وبالتحديد غير ملتزمين بتأدية فريضة الصلاة، وهذا ما يؤكد لنا أن أفراد العينة تفتقد لديهم وسيلة الضبط الاجتماعي المتعلقة بالجانب الديني. كذلك من أصل 95 مفردة نجد أن 63.2% كانت ولادتهم في المناطق الحضرية، أما الذين كانت ولادتهم من المناطق الريفية فقد قدرت 35% مبحوث من أصل 95 مفردة.

فمن حيث الظروف الاجتماعية لوحداث العينة فأكثر الفئات العمرية السائدة بين مرتكبي جرائم قتل الأصول كانت تقع ضمن فئة الفتيان بنسبة 75%، أما من حيث جنس العينة فكانون من الذكور بنسبة 90% من حجم العينة، وأنهم من العزاب بنسبة 95.8%، وأنهم ذو تحصيل علمي ضعيف يتراوح بين أمني وتحصيل ابتدائي، إضافة الى أنهم يتميزون بدخل اقتصادي يقل عن الحاجة، وأن غالبية عينة الدراسة كان مسقط رأسهم في المدينة مقارنة بالذين كانت ولادتهم في الريف. أما من حيث خصائص جرائم قتل الأصول: فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن جرائم قتل الأصول تتسم بخاصية عدم التخطيط عند ارتكابها وبلغت بنسبة 85.3% أي أنها آنية وجريمة غير مخططة. وأن المجرم أثناء تنفيذ جريمته يقوم بها لوحده دون أن يكون هناك شركاء في الجريمة، وقد بلغت نسبة الذكور الذين ارتكبوا الجريمة

**1410هـ** والذي أشار فيها إلى أن النساء في المجتمعات الإفريقية والغربية يستعملن غالباً السم في ارتكاب جرائم القتل. أما في مصر فقد لاحظت الدراسة أن كبار السن يستعملون السلاح الناري أكثر من غيره من الأدوات وأنه الأكثر استخداماً في جرائم القتل بالأرياف. في حين يستخدم الصغار من الجنّة الآلات الحادة. كما لاحظت أيضاً أن الإناث وفي مرحلة الشباب يستخدمن الخنق. أما فيما يتعلق بالسلاح الناري فهو يستخدم أكثر في جرائم الثأر، بينما يشيع استخدام السكاكين في جرائم الشرف. وبصورة عامة توصلت الدراسة إلى أن أكثر الأدوات استخداماً في جرائم القتل في الوطن العربي هي: السكاكين، الآلات الحادة، الأدوات الرضائية، السلاح الناري. ولقد اتفقت دراسة عبد الرشيد ومخلوف **2007م**، مع دراسة معاوية حين أشار أن غالبية جرائم القتل بدافع الشرف ترتكب باستخدام السكين، يلي ذلك استخدام الخنق ومن ثم السم. أما دراسة الشناوي **1988م**، فيأتي استخدام السكين في مقدمة الأدوات التي يستخدمها الذكور في جرائم القتل داخل الأسر المصرية. لنصل إلى دراسة نوار الطيب **1996م**، الذي يوضح في نتائج دراسته عن نوعية الأسلحة المستعملة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الجزائري، وبالضبط حسب عينة الدراسة والتي تمثلت في: السلاح الأبيض (السكين 40%)، وسيلة حديدية أو خشبية أو حجرية مؤدية للقتل 30% (قضيب حديدي/عصى)، استخدام القوة البدنية 20% (الدفع/الضرب/الرمي من أعلى/الخنق)، وكذا سلاح ناري 10% (حمودة نوار النهر، **2015م**، ص ص 499-500). وقد اتضح لنا من نتائج الدراسات السابقة والتي عرضناها سابقاً فيما يتعلق بنوعية السلاح المستخدم في الجريمة، وتصنيف كل نوع معين من الوسيلة أو السلاح على نوع معين من الجرائم، على أنه هناك تنوع في وسائل ارتكاب جريمة القتل وإن اختلفت من حيث مستخدميها، وكذا من حيث الدافع إلى القتل. كما أنه يوجد البعض من الوسائل إذا تم استخدامها في تنفيذ جريمة القتل، فذلك يغير مسار نوع الجريمة من القتل إلى نوع آخر من الجريمة، كالتسميم مثلاً. وعليه ومن خلال ما تم تحليله وتفسيره سابقاً نستنتج نحن بدورنا أن سلاح الجريمة في جرائم القتل بما فيها: السلاح الأبيض، السلاح الناري، السم، الخنق بمختلف الطرق، الضرب بألة حادة، أو العصا... وغيرها من الوسائل

الوسيلة الإجرامية هي الأداة التي يستعين بها الجاني لتنفيذ مخططة الإجرامي، وتحقيق ما هو عازم على بلوغه. وعلى الرغم من تجاهل دور الوسيلة الإجرامية والذي طبع الفكر الجنائي بحجة لا نرتضها مفادها أن المشرع لا تعنيه الوسيلة في شيء، إلا أن هذه الأخيرة تبقى لها دور لا يستهان به في تحليل وقائع الجريمة، كما أنه يلجأ إليها أحياناً لجعل الوسيلة التي تستخدم في ارتكاب الجريمة سبباً لتشديد العقوبة. وهذا ما سلكه المشرع الجزائري عند تناوله لجريمة القتل وبالتحديد القتل العمدي بعدّها من الجرائم ذات الوسيلة المطلقة، بمعنى أنها قد تتم باستعمال أية وسيلة دون تمييز. ثم خرج عن هذا الأصل من خلال إقراره بالوسيلة المقيدة، وقرر المشرع الجزائري على غرارها أن استخدام السم في القتل أو استخدام وسائل التعذيب والأعمال الوحشية حين ارتكاب الجريمة يضعنا أمام نموذج خاص جدير بعقوبة شديدة وخاصة، بل وأكثر من ذلك جعل مثل هذه الظروف تغير من وصف الجريمة. فاستعمال السم كوسيلة للقتل يغير الجريمة من قتل عمد إلى جريمة التسميم، والتي تشكل في القانون الجزائري جريمة مستقلة وقائمة بذاتها عن جريمة القتل. كما أن استعمال وسائل التعذيب والأعمال الوحشية يغير الجريمة من قتل عمد إلى قتل مكيف على أساس أنه اغتيال. (لريد محمد أحمد، دونسنه، ص 455). وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الوسيلة التي يستعين بها القاتل في تنفيذ جريمته مهما كان نوعها: الأسلحة النارية، الأسلحة البيضاء، السم، الخنق باستعمال الأيدي أو الحبل، الحرق، الضرب بألة أو عصا، وغيرها من الأدوات أو الوسائل التي تحدد نوع جريمة القتل، هذا فضلاً عن القصد الجنائي الخاص بالجريمة والذي يعدّ ركناً مهماً من أركان جريمة القتل، التي من خلالها يحدد هذا الجرم على أساس جريمة قتل عمد، أو على أساس القتل الخطأ (القتل غير العمدي)، أو على أساس نوع آخر من الجرائم التي تخرج عن نطاق جرائم القتل. وبالتالي فسلاح الجريمة يعدّ عنصراً مهماً لا بدّ من الوقوف عنده كباحثين في مجال الجريمة والإجرام عند البحث والتحري في جرائم القتل، باعتبار أن الوسيلة هي الأخرى تساعد على تحديد هوية الجاني وبسهولة، كما تحدد نوع جرائم القتل المرتكبة كما أشرنا سابقاً. وفي هذا السياق تناول العديد من الباحثين في دراساتهم وأبحاثهم عن جريمة القتل، الوسيلة المستخدمة في تنفيذ الجريمة بعدّها نقطة مهمة للبحث. كدراسة معاوية

مختل بحكم وفاة الوالدين أو أحدهما، أو بحكم التنافر العاطفي والخلافات المتكررة بين أفراد العائلة، أو بسبب الطلاق، أو غياب الوالد لفترة طويلة جدا خلال الطفولة مما قد يحدث أثرا سلبيا في تربية الأبناء. كما أوضحت الدراسة أن غالبية مرتكبي جرائم القتل نشأوا في كنف أسر كبيرة الحجم مع فقر وتردد في أحوالها المعيشية، مما يشير إلى صعوبات بالغة تواجهها الأم في تربية أبنائها، وقد لاحظت الدراسة أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم القتل هم الإخوان الأكبر سنا في الأسرة، وقد يرجع تبرير ذلك إلى أن الأخ الأكبر يتحمل في الغالب أعباء ومسؤوليات الأسرة، ومنوط به تديير جميع شؤونها ورعاية إخوته من جميع النواحي، مما يجعله تحت ضغط نفسي وعصبي مستمرين، أو لعل مبرر ارتكابه للجريمة كونه أقرب أفراد الأسرة معايشة لمشاكلها، واحساسه بمعاناتها وبالتالي يكون أكثرهم تأثرا بها، لأنه الأكثر التصاقا وفهما وملاحظة لسلوك الأب مع الأم، أو لسلوك الأم بصورة عامة، أو لسلوك الأب مع أبنائه وكل ذلك ينعكس بلا شك سلبا عليه بصورة أوضح دون بقية الإخوان.

**2- المستوى التعليمي:** أوضحت مجموعة من الإعلاميين أن مرتكبي جرائم قتل المرأة دفاعا عن الشرف في الغالب ما يكون متحصليين على تعليم متدن، وهذا ما أكدته دراسة (عبد الرشيد ومخلوف 2007) كما أنّ غالبية الجناة في هذا النوع من الجريمة أميون أو من ذوي التعليم المنخفض. وقد اتفقت العديد من الدراسات على النتيجة نفسها. فضلا عن دراسة (الغامدي 2010) الذي يؤكد على أن ارتفاع معدلات ارتكاب جرائم القتل العمدي بصورة واضحة لدى الأشخاص ذوي التعليم المنخفض (أقل من متوسط)، وكذلك أشارت دراسة (عبد المحمود 2012) إلى أن المتهمين بجرائم العنف الذين لم ينالوا نصيبا من التعليم يمثلون أكبر نسبة في جرائم القتل بالدول العربية، وهذا ما اتفقت معه دراسة (معاوية 1410) التي بينت أن معظم الجناة في جرائم القتل في العالم العربي لا يتجاوز حظهم من التعليم صفوف المرحلة الابتدائية وما قبلها، بل وتنتشر بينهم الأمية.

### 3- السمات السلوكية: بينت دراسة (معاوية 1410)

أن تعاطي المخدرات من الأمور النادرة لدى مرتكبي جرائم القتل في الدول العربية، وبالمقابل شرب الخمر والمسكرات عادة متفشية بينهم، وقد اختلفت نتائج دراسة (بوالهاين 2008) مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية 1410)

الأخرى، يعدّ من العناصر المهمة في تحليل وقائع جرائم القتل وتحديد العقوبة أيضا، كون أن نوع السلاح هو عنصر مهم يتم من خلاله تغيير مسار ومجرى نوع جريمة القتل- كما أشرنا سابقا في مثال جريمة التسميم، إضافة إلى القتل باستخدام وسائل التعذيب والأعمال الوحشية- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تشديد العقوبة في بعض الحالات. وبالتالي لا بد على الباحثين في مجال الجريمة والإجرام أن يولوا اهتماما كبيرا أيضا بدراسة وسائل ارتكاب جرائم القتل بغض النظر عن العوامل المؤدية إلى ارتكابها والآثار المترتبة عنها، وبغض النظر أيضا على دراسة السمات والخصائص الديمغرافية والشخصية للمجرم القاتل، لكونها مهمة في تحليل جريمة القتل.

### رابعا- السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل: لقد

كان للعديد من العلماء والباحثين في شتى التخصصات الفضل في دراسة المجرم القاتل وتحديد ملامحه وخصائصه من خلال أبحاثهم ودراساتهم الميدانية وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الخصائص الديمغرافية وكذا الاجتماعية والشخصية. وبمصطلح أدق السمات الشخصية للمجرم القاتل وذلك راجع لمدى مجاله الواسع في البحث فيه. ومن منطلق أيضا أن عملية تحديد وقائع الجريمة مرتبط بتحديد ملامح مرتكبيها، وهو الحال بالنسبة إلى جرائم القتل إذ لا بد من دراسة وتحليل شخصية المجرم القاتل وتحديد خصائصه حتى تكشف وقائع الجريمة وأسباب ارتكابها. وكثيرة هي الدراسات التي سعت إلى البحث وتعمق في تحديد خصائص المجرم القاتل وسماته الشخصية مثل دراسة: أنعام سعيد فضل الله إبراهيم 2011م، تقوى حسن محمد 2017م، والدراسة الجزائرية لقادة بلغيتر يفضلون 2008م، إذ حاول الباحثون من خلال دراساتهم الميدانية التعرف على بعض السمات والخصائص الديمغرافية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل. وسنحاول عرض الخصائص الديمغرافية وكذا الاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل كل واحد على حدة، انطلاقا من جملة من الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا السياق على مختلف مجالاتها.

### 1- الحالة الاجتماعية: يتصف مرتكبو جرائم القتل

حسب دراسة (بوالهاين 2008) بالعلاقات الأسرية المتفككة، وذلك يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية 1410) التي ذكرت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل نشأوا في جو عائلي

عدم رضاهم عن حياتهم الجنسية، وعن وجود صراعات واحباطات بخصوص هذا الموضوع، ولعل بعضهم يعبر عن حالة هذه " لو كانت عندي حياة جنسية مستقرة لما ارتكبت هذه الجريمة" حيث يظهر المجرم القاتل نوعاً من الغيرة حين يرى شاباً وشابة سويًا وفي حالة جيدة حيث إن معظم جرائم القتل المرتكبة من طرف النساء كانت ضد الزوج في إطار الخيانة الزوجية ومن ثم قتل الزوج والتنكيل بجثته بالتعاون مع العشيقة عادة.

**\*الاتجاه النفسي نحو المخاوف:** يتسم المجرم القاتل عادة بوجود مخاوف من المستقبل والقدر، وأيضاً الخوف من المجتمع واعتقاده بأنه يريد أن يؤذيه، بالإضافة إلى مخاوف أخرى مثل: الخوف من الإعدام، الانتحار، الله، الحق، الحرام، الصديق الخائن، الموت، السجن، السلطة.

#### \*الاتجاه النفسي نحو الشعور بالذنب: كشفت

الاختبارات النفسية المطبقة على المجرمين القتلة أن هؤلاء الأفراد المجرمين يشعرون بشكل مستمر بالذنب أو الندم، بسبب اعتداءهم على الناس أو بسبب عدم سماعهم لكلام عائلاتهم، أو بسبب تركهم المدرسة في سن مبكرة، ومعايشة أصدقاء السوء وتقصيره تجاه المجتمع. فبالرغم من هذا الشعور المؤلم داخلياً، إلا أنهم لا يقرون به. (حمودة نوار النهر، 2015م، ص ص 493-496).

وخلاصة لما تم عرضه فيما يتعلق بالسمات الشخصية، والديمغرافية، والاجتماعية، والنفسية لمرتكبي جريمة القتل، بإمكاننا أن نستنتج فكرة مفادها أن المجرم القاتل له خصائص يتميز بها على غرار مرتكبي الجرائم الأخرى وبأشكال متنوعة، سواء كانت تلك الخصائص مولود بها أو اكتسبها بما يصيبه من أمراض. بالإضافة إلى بعض السمات العقلية والنفسية، التي تؤدي إلى تطوير أنماط من السلوكيات المجرمة، وبعض من المجرمين يولدون بخلل مزمن في جزء من الجهاز العصبي المختص بردود الفعل الطبيعية لدى الإنسان، مما ينعكس سلباً على الاتزان الانفعالي لديهم، وهذا ما يفسر لجوء هؤلاء إلى أنماط أعلى من العنف، بالإضافة إلى ضعف تأثرهم بأساليب العقاب المختلفة. هذا وعلى غرار ذلك تتميز شخصياتهم بعدم الاستقرار وعدم المسؤولية اتجاه أفعالهم، وأنها تبحث دائماً عن الإثارة الخارجية، ولا تقبل

إذ بينت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل عاطلون عن العمل، ويهدرون جل أوقاتهم في لعب القمار وتعاطي المخدرات، وهذا ما اتفقت معه دراسة (الغامدي 2010) التي ذهبت إلى أن جرائم القتل ترتفع لدى متعاطي المخدرات والمسكرات، فضلاً عن ذلك فقد بينت دراسته على أن متابعة أفلام العنف لها تأثير واضح في زيادة معدلات جرائم إطلاق النار. (حمودة نوار النهر، 2015م، ص 494).

#### 4-الحالة الاقتصادية: بينت دراسة (معاوية 1410)

أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الوطن العربي من ذوي الدخل الضعيف والضعيف جداً في بعض الأحيان.

#### 5-الحالة العملية: أكدت دراسة (عبد المحمود

2012) أن غالبية مرتكبي جرائم العنف في الدول العربية عاطلون عن العمل، وبالنظر في قطاعات العاملين يتبين أن فئة العمال هي الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف، وهذا ما أشارت إليه في السياق نفسه دراسة (دائرة الإحصاء العام 2006) أن العاملين في المهن الحرة هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل في الأردن، يليهم العاطلون عن العمل ثم الطلاب، في حين كانت فئة ربات المنازل الأقل ارتكاباً. كما بينت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف 2007) أن غالبية مهن مرتكبي جرائم قتل النساء على خلفية الشرف من الحرفيين، تليهم ربات المنازل ثم المزارعون والموظفون والعاطلون عن العمل، ومن ثم العمال<sup>33</sup> وعلى غرار ما تم عرضه فيما يتعلق بالسمات الخاصة بمرتكبي جرائم القتل، فلا بد من الوقوف أيضاً على الملامح النفسية الخاصة به والتي تعد من أهم الخصائص التي من خلالها نتعرف بها على شخصية المجرم القاتل، والتي تمثلت فيما يلي:

#### \*الاتجاه النفسي نحو الأب: إذ يلاحظ على أغلب

المجرمين القتلة أنهم على علاقة سلبية مع الأب والتي تكشف عن عدم رضى، وعدم قبوله وكذا قسوة الأب وإهماله، مما يؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي خاصة جرائم القتل. والعبرة في ذلك هي أن الأب قد يكون شريكاً في صنع قاتل مجرم إذا كان قاسياً في تعامله مع ابنه أو محتقراً أو رافضاً له. \*الاتجاه النفسي نحو النساء: تنوعت طبيعة علاقة الأفراد القتلة بالنساء فهي علاقة يسودها الشك والخيانة والفساد، إذ يشعر معظمهم بالدونية أمام النساء، ويصفوهن بالغرور والتكبر ويعبرون عن شعورهم تجاههن بالرفض أو القبول. \*الاتجاه النفسي نحو الجنس: يعبر غالبية الأفراد القتلة عن

**خامسا- العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل:**

إن البحث والدراسة في جريمة القتل كظاهرة اجتماعية وكجريمة غير انسانية يدينها القانون، والدين، والأخلاق، والقيم، والأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية كانت نتيجة لتفاهمها وارتفاع نسب معدلات ارتكابها، وبما تلحقه أيضا من آثار سلبية لا تقتصر على الفرد وحده بل تمس الجماعة والمجتمع الجزائري ككل، وذلك نتيجة لما يعيشه الفرد الجزائري من ضغوطات ومشاكل في حياته الاجتماعية إضافة الى اختلال القيم الإنسانية في المجتمع الكبير. فارتكاب هذا الجرم من قبل أفرادها ما هو الا انعكاس عن تلك الأوضاع والظروف المحيطة به، لذا فإن مرجعية ارتكاب جريمة القتل قد تختلف من مجرم لأخر وذلك يعود إلى الاختلاف في السبب الذي أدى به إلى الاعتداء على الضحية دون الأخذ في عين الاعتبار حرمة تلك النفس الإنسانية. لذلك فقد تعددت الأسباب والعوامل بين هؤلاء الجناة بين الاجتماعية والنفسية، الاقتصادية، والثقافية، والتربوية والدينية.

**1- العوامل الاجتماعية: أشارت العديد من**

الدراسات والأبحاث العلمية في مجال علم الجريمة والإجرام على أن للعوامل الاجتماعية دورا كبيرا في حدوث جريمة القتل. وبمجرد الحديث عن هاته العوامل فنحن بصدد التحدث عن العوامل الخارجية المحيطة بالقاتل، والتي لها تأثير وانعكاس كبير على سلوكه، وعلى شخصيته، هذا ما يؤثر على دوافعه الداخلية فيقوم بارتكاب الجريمة،<sup>35</sup> وكله راجع إلى الوسط والمحيط الاجتماعي الذي يحيط به ويعيش فيه بداية من: البيئة الأسرية والمدرسية وصولا الى جماعة الرفاق، ومجال العمل، وكذا وقت الفراغ، وغيرها من الأسباب الأخرى التي كانت سببا في القتل. وعلى هذا الأساس نتطرق إلى مختلف هاته الأسباب في مختلف المجالات:

**1-1- البيئة الأسرية: ويعد الوسط الأسري من**

العوامل الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى دائرة الإجرام، وهذا ما أكدته دراسة (فخري الدباغ: أثر العوامل الأسرية في ظهور جرائم القتل) على عينة قدرت 150 نزيلا من قسم الإصلاح الاجتماعي للكبار في نينوي، والتي أكدت دراسته على أنه هناك تلازم وثيق بين التنشئة الاجتماعية السيئة والإجرام. باعتبارها المجتمع الأول الذي يبدأ فيه الشخص حياته ويقضي طفولته بين أحضانها، ويبدأ فيه تشكيل الفرد وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكياته وتحديد معالم مستقبله. (النوي

القوانين والأعراف والقيم، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن التوافق مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

وبالتالي تتحدد الخصائص والسمات المميزة لشخصية مرتكبي جرائم القتل في عدد من الصفات، في مقدمتها كونهم: شخصيات غير متزنة انفعاليا، إحساسهم ضعيف تجاه الشعور بالذنب، متمركزة حول الذات، تفتقر للحس الأخلاقي والمسؤولية عن تصرفاتهم، ولا تستجيب للتعلم عن طريق الخبرة، وهي غير قادرة على تكوين علاقات جادة مع الآخرين، ولا تتحكم بدوافعها، ولا تستجيب للعقاب. ولقد أثبتت دراسات كثيرة أن مرتكبي الجرائم من هذه النوعية يتميزون بالسلوك العدواني وافتقارهم لتقدير الذات بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني لديهم. كما وأضافت دراسات أخرى مجموعة من العوامل من قبيل الوضع الصحي لمرتكبي جرائم القتل، وما يعترهم من اضطرابات في مراحل نموهم الاجتماعي (الجسمي، الجنسي، والنفسي وكذا العقلي)، والعجز والعاهات التي أصابهم، فضلا عن الضعف العقلي الموروث والمكتسب.

وعليه فالباحثة تشير أنه إذا أردنا فهم طبيعة السلوك الإجرامي فلن يتقدم ذلك إلا إذا نجحنا في تصنيف الجرائم وحصرها في مجموعات متجانسة، كما أنه ليس هناك من مانع يمنع الباحثين من دراسة بعض الصفات المشتركة والخصائص العامة التي قد تتوافر لدى كثير من أرباب السلوك الإجرامي، خصوصا عندما تصبح الجريمة عندهم نمطا عاديا من أنماط السلوك. وهذا هو الحال في مجتمعنا الذي أصبح ينظر للقتل على أنه سلوك يرتكبه الفرد للتعبير عما هو كامن بداخله وكنتيجة لرد فعل سلبي على الظروف المحيطة به. لذا فالباحثة ترى أنه من الضروري تكثيف الأبحاث والدراسات المحلية في السمات والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جريمة القتل بما فيها القتل العمدي، حتى نتمكن من خلالها من إعطاء وصف عام لشخصية المجرم القاتل بغض النظر عن الدراسة في الأسباب والعوامل التي تدفعه إلى القتل هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى نتمكن من إعطاء وصف أكثر دقة لهؤلاء الجناة القتلى والذي من خلاله نستطيع التمييز بينهم وبين الجناة المرتكبين لجرائم أخرى من حيث خصائصهم وسماتهم، وإن اشتركوا في البعض منها.

أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، 1990: مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة لدى النزلاء السجون في المملكة السعودية)، وقد اتضح من عينة الدراسة أن 125 شخص منهم ارتكبوا جريمة القتل لأن آباءهم كانوا يستخدمون الضرب في تنشئتهم الاجتماعية. (مُحَمَّد زكي أبو عامر، 1985م، ص 210). فمن منطلق أن الأسرة الكبيرة الحجم وذات امكانيات اقتصادية محدودة لا تتمكن من انتهاز الأسس القويمة في التربية والإصلاح والمحافظة على الجيل الجديد من أخطار الانحراف والجريمة، إذ أن معظم حوادث القتل التي يرتكبها أبناء هذه الأسرة ترجع إلى الفقر والحاجة الماسة إلى الأموال وتردي الأوضاع البيئية والمحيطية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي لهاته الأسرة مع ضعف برامج التوجيه والإشراف على الأبناء، فضلا عن ذلك عدم قدرة مثل هاته الأسر على دفع أبنائها نحو السلوك القويم والعلاقات الاجتماعية السليمة، لذا ترتفع ممارسات القتل ومحاولات القتل بين هذه الأنواع من الأسر الفقيرة والمعدمة والتي تعيش في المناطق السكنية الموبوءة والمتخلفة. فالقتل في الغالب ما هو إلا سلوك غير سوي ومعبّر عن هذا الاضطراب الكامن في شخصية القاتل. وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي قام بها الباحث (إحسان مُحَمَّد حسن، جريمة القتل ومحاولات القتل - الأسباب والآثار والعلاج) على عينة تكونت من 350 مبحوث من كلا الجنسين 150 منهم كانوا من القتلة المدانين المقيمين في السجون العراقية و250 مواطن من كلا الجنسين من الذين لا علاقة لهم بجريمة القتل، وكانت من بين نتائج دراسته أن الأسرة والتنشئة الاجتماعية وبالتحديد التنشئة الخاطئة تعد من العوامل المسببة لجريمة القتل وذلك وفق إجابات 295 مبحوث من أصل 350 أي بنسبة 84%، (صونيا هانت، جينفر هيلتر، 1988م، ص 115). وهذا ما أكدته دراسة (فخري الدباغ، أثر العوامل الأسرية في ظهور جرائم القتل)، على عينة قدرت 150 نزيلة من قسم الإصلاح الاجتماعي للكبار في نينوي وقد تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية البسيطة، وأكدت نتائج دراسته على أنه هناك تلازم بين التنشئة الاجتماعية السيئة والجريمة وبالأخص جريمة القتل. وعلى هذا الأساس فالتنشئة الاجتماعية بقدر ما لها من دور إيجابي في تكوين شخصية

آمنة، 2013م، ص 267). لذلك لا غرابة أن نجد علماء النفس والاجتماع والإجرام يهتمون بالأسرة من حيث البناء والوظيفة سعيا منهم لاكتشاف الأسباب الحقيقية وراء إجرامهم. (حسناوي حيزية: 2011م/2012م، ص 156). مشيرين في النهاية إلى أن هناك بعض المتغيرات الاجتماعية التي كانت سببا في زيادة معدل جريمة القتل في المجتمع الجزائري ومنها:

#### \*سوء التنشئة الاجتماعية (التنشئة الخاطئة):

وتقتصر عملية تلقين التنشئة الاجتماعية الصحيحة في البداية مع الأسرة والتي يأتي فيها بعد المجتمع مع عمليات الضبط حتى يعدل في سلوك النشء إذا وقع في خطأ ويجنبه من الانحراف والجريمة في جميع مراحل العمرية. إذ يتوقف أثر الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية على مجموعة من العوامل البنوية المكونة لها كالأصل الاجتماعي، ومستوى الدخل والمستوى التعليمي للأبوين، وعدد أفراد الأسرة والعلاقات القائمة بين أعضاء الأسرة، والمفاهيم والقيم التي تبنتها الأسرة خاصة المفاهيم التي تتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية، بحيث تحقق هذه العوامل المختلفة للأسرة نوعا من التوازن والتكامل في التأثير في تنشئة الفرد. ولكن كلما كانت التنشئة الأسرية غير صحيحة ووقع تقصير أثناء عملية التلقين واستعمال أساليب خاطئة من شأن ذلك أن ينشأ أفراد غير أسوياء في سلوكياتهم، كون الأسرة هي التي توجه الفرد وتسمح له بالتدرب على الحياة الاجتماعية. لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم صقلها في الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية الأسرية في صغره، وهذا ما أكدته الدراسات النفسية والاجتماعية على أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة، والتأثير فيها يكون في مرحلة النضج عند الشباب.<sup>38</sup> ويؤدي سوء التنشئة الأسرية دورا فعالا ومهما في حدوث بعض الجرائم كالقتل مثلا وهذا ما أكدته دراسة "Bensinq والمشار إليها في الدوري 1984" والتي هدفت إلى معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل في مدينة كليفلاند في الولايات المتحدة الأمريكية وتكونت العينة من 600 مجرم قاتل، وأظهرت نتائجها على أنه 75% من القتلة كانوا يعانون من سوء تنشئة اجتماعية (علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي، 2004م، ص 272)، إضافة إلى الدراسة التي أجراها (مركز

العائلي) وقد شملت عينة الدراسة على 110 من المجرمون والمجرمات الذين ارتكبوا جريمة القتل في المحيط العائلي وأكدت نتائج الدراسة على مدى تأثير التفكك الأسري على أحد أفراد الأسرة وارتكابهم لجريمة القتل داخل الوسط العائلي. (عبد الله سالم الدراوشة، مراد عبد الله المواجدة، 2017م، ص 122). فالأسرة المفككة أو المتصدعة أيا كان السبب في ذلك فهي من شأنها أن تولد اضطرابات في نفسية الفرد بعدّه عضوا من الأسرة و ينعكس ذلك على عدم استقراره وشعوره بالخوف وانعدام الأمن، والذي ينشئ من بعد شخصية تعيش نوعا من الاضطراب النفسي، والاجتماعي الذي يؤدي بغالب أفرادها إلى الانطواء في السلوكيات الانحرافية والإجرامية. وهذا ما أكده عالم الاجتماع الأمريكي "تورستين سلين" على أن التفكك الأسري يلعب دورا هاما في تطور ظاهرة الإجرام، ويرى أن التكامل الاجتماعي وما يرتبط به من تناسق وانسجام داخل الأسرة هو الذي يصنع الضمير العام، أو الشعور بالتوازن والتكامل الاجتماعي، وهذا يعد أقوى حاجز للتغلب على الرغبات والميول نحو الانحراف والجريمة. (مُجد ناصر القحطاني، 2010م، ص 22).

\***العنف الأسري:** كثيرة هي الجرائم المنتشرة داخل الأسرة الجزائرية نتيجة العنف الذي يكون بين أفراد الأسرة الواحدة كأن تقتل المرأة زوجها نتيجة العنف الجسدي التي تتلاقاه منه، والذي نجده في الغالب بين الزوج والزوجة أوبين الأب وباقي أفراد الأسرة. ففي نظر هؤلاء الذين يستعملون العنف أن هذا الأسلوب هو سيطرة وتحكم دون معرفة الآثار الوخيمة من هذا السلوك، الذي من شأنه أن ينتج أفراد غير أسوياء في شخصياتهم وحتى سلوكياتهم ويتربون تربية سيئة إما أن يكونوا ضعفاء، أو ينشؤون منحرفين يمارسون الجرائم والعنف وينتقمون من أسرهم ومن المجتمع نتيجة هذا العنف الذي مورس عليهم. وقد يكون هذا العنف نفسي كالإهانة، والشتيم، والإزدراء، وكذا تعذيب جسدي بالضرب المبرح الذي يؤدي في غالب الحالات إلى الوقوع في جرائم القتل.

\* **القيم الأخلاقية السائدة داخل الوسط الأسري:** ولهذه الأخيرة أيضا دور مؤثر في طبيعة العلاقة بينها وبين الجريمة فحيثما تسود القيم السليمة التي يتشبع بها الطفل فإن سلوكه داخل الأسرة وخارجها يكون سويا، أما إذا سادت

سليمة للفرد فلها أيضا إسهام أكبر في تكون نزعة إجرامية لدى الفرد، وكله يعود الي الأسرة في كيفية اختيارها لنوع أسلوب التنشئة وبناء وتكوين شخصية الفرد. وأن ارتكاب المجرم للقتل هو نتيجة للتراكمات التي كان يعاني منها في إحدى مراحل حياته أو نتيجة للانتهاكات التي تعرض لها من قبل أفراد الأسرة.

\***التفكك الأسري:** أو التصدع الأسري وهو ذلك الخلل أو الانحلال الذي قد يصيب العلاقات والروابط القائمة بين الوالدين، أو بينهما وبين أبنائهما نتيجة عجز أحد هذه الأطراف الثلاثة عن القيام بالدور الذي يتوجب عليهم القيام به، سواء كان ذلك بشكل إرادي أو غير إرادي. (مُجد ناصر القحطاني، 2010م، ص 38). فالأسرة هي البنية الأساسية في بناء المجتمع، سواء كان ذلك المجتمع متحضرا أو ريفيا أو قريبا، فإن الأسباب والدوافع المؤدية إلى انهيار الأسرة قد تنعكس بشكل سلبي على المجتمع. فانعدام التفاهم بين الزوجين كما أشرنا سابقا والخلافات وحالات الطلاق أو الهجر كلها عوامل تؤدي بالنتيجة على الأبناء فتولد لديهم روح المشاكسة والعناد والعنف ومعاشرة رفاء السوء والانحراف. إذ يرى العالم وليم توماس وفول وارين بأن جريمة القتل تنشأ نتيجة مظاهر التفكك الاجتماعي والذي يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية في الفرد وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية مثلا لجريمة على اختلاف أنواعها.

(مُجد ناصر القحطاني، 2010م، ص 30). وهذا ما أكدته أحد وأهم النظريات العلمية في مجال الجريمة والإجرام نظرية سندرلاند مبرزا فيها العلاقة الكامنة بين التفكك الأسري والجريمة وأن غالبية الجرائم تنشأ نتيجة غياب دور الأسرة. (احسان مُجد حسن 2008م، ص 123-124) إضافة إلى دراسة (احسان مُجد حسن، أثر تفكك العائلة في جنوح الأحداث- دراسة ميدانية عن دور العائلة في جنوح الأحداث في العراق- 2008)، والتي هدفت الى معرفة العلاقة الجدلية ما بين جنوح الأحداث والتفكك الأسري وقد شملت عينة الدراسة على 160 حدثا جانحا والتي استخلصت في النهاية أنه من بين الجرائم التي يرتكبونها الأحداث الجانحون نجد جريمة القتل ومحاولاته 18%. (إيديو ليلي، 2013م، ص 46).

فضلا عن دراسة الباحثة المصرية (أمينة مُجد بيومي عفيفي: التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط

53.1% كان أصدقاءهم سببا في ارتكابهم الجرائم ، (أمينة مُجَد بيومي عفيفي، 1994م، 95). هذا فضلا عن نظرية الاختلاط التفاضلي لسندرلاند التي تشير إلى أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق الاختلاط والتفاعل، والتأثير المتبادل مع أشخاص آخرين خلال عمليات التواصل والاتصال. إذ يصبح لهاته الجهة تأثير كبير على هؤلاء الأفراد، وقد يكون أكثر من الأسرة والمدرسة من منطلق أن اتجاهاتهم تتعارض مع المنظومة القيمية الأسرية والمدرسية في حين يلقون تقبل لمنظومتهم وقيمهم من قبل تلك الجماعة. ولقد أشار الدين الإسلامي إلى أهمية الرفقة والصدقة وأثرها في حياة الفرد في اكتساب القيم والسلوكيات والأفكار. وهذا ما جاءت به دراسة (شمس وعقاد 1992) مؤكداً على أن الدوافع وراء ارتكاب جريمة القتل هو الصحة السيئة التي يتم تكوينها في الحي أو المدرسة وكذا الأقارب.

## 2- الأسباب النفسية: إن اتزان شخصية الفرد ماهي إلا

تعبير عن شخصية سوية والتي بطبيعة الحال تلقت رعاية وتكويناً جيداً خالية من أي خلل أو اضطراب يعمل على عرقلتها، لأن عكس ذلك من شأنه أن يخلق فرداً غير سوي مضطرباً يعاني من أمراض نفسية، أو حتى عقلية تدفعه إلى ارتكاب الجريمة دون وعيه بذلك، وجريمة القتل إحدى هاته الجرائم التي ترتكب نتيجة اختلالات غريزية، أو أمراض نفسية، أو تخلف عقلي أو غير ذلك، والتي لخصت فيما يلي:

### \*الفشل والإحباط: لقد جاء سبب الفشل والإحباط

في مقدمة الأسباب في ارتكاب جريمة القتل ومحاولات القتل، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الشناوي 1988) في أن وجود خلل في النظام الأسري، من حيث علاقات أفرادهم بعضهم ببعض يؤدي إلى عدم التوازن وإلى كثير من الاضطرابات النفسية والسلوكية والتي تكون في العادة مسؤولة بشكل غير مباشر عن جرائم قتل متعددة، ويكون الإحباط النفسي بالتحديد من بين الأسباب الدافعة إلى القتل، فالفرد الذي يفشل في دراسته وتحصيله العلمي ويفشل في ممارساته وطموحاته السياسية، ويفشل في الوصول إلى طموحاته الاقتصادية وحياته الأسرية، وتحقق في الزواج من شأنه أن تقود به إلى العدوان الذي يسلطه الفرد على الآخرين، وقد يأخذ صيغة القتل، الذي يعد من أشنع الجرائم التي يرتكبها الفرد ضد أبناء مجتمعه والمحيطين به، وهنا يرتكب الفرد جريمة القتل ضد فرد ضعيف يجعله مسؤولاً عن فشله

الأسرة قيم غير سليمة وكان الوالدان أو أحدهما مجرماً أو سكيراً فإن الأسرة تكون فاسدة وتنتقل العدوى إلى الأبناء فتحول بعضهم إلى مجرمين تحت تأثير التقليد. فللأسرة مسؤولية كبيرة ودور هام في تقرير النماذج السلوكية التي يظهر عليها الطفل في كبره، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن العالم وما يتسم به من تقاليد وعادات وقيم ومعايير للسلوك إنما هي نتاج ما يتلقاه الطفل في أسرته منذ ولادته. وتتأثر شخصية الطفل بعدد أفراد الأسرة وعلاقة الوالدين بالأبناء وعلاقة الأبناء بعضهم ببعض.

وخلاصة لما تقدم سلفاً، يمكن القول إن البيئة

الأسرية لها دور هام لا يمكن تجاهله في تكوين شخصية الفرد، فالبيئة الأسرية السوية المتماسكة تفرز أفراداً أسوياء يحترمون القانون، ولا يخرجون عن أحكامه، والبيئة الأسرية المتصدعة قد تشكل عاملاً من العوامل الدافعة إلى الإجماع، ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه النتيجة. فالأسرة المتماسكة وإن كانت تقدم للمجتمع أشخاصاً أسوياء إلا أنها قد تفرز بعض المجرمين، والحال كذلك في الأسرة المتصدعة فإنه قد ينشأ بظلمها أفراد أسوياء، فإذا كان التصدع الأسري يقوي احتمال سلوك الفرد سبيل الجريمة، فإنه لا يمكن أن يعد بحال العامل الوحيد الذي يؤدي إلى الجريمة، لأن الدافع إلى الإجماع كما أشرنا أكثر من مرة وفي غير موضع لا يمكن أن يكون عاملاً واحداً، وإنما يقوم بتضافر مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها للإحداث السلوك الإجرامي. (إحسان مُجَد حسن، 2008م، ص 334).

## 1-2- جماعة الرفاق: وهم مجموعة من الأفراد الذين

يكونون في نفس العمر والاتجاهات والميول والمنزلة الاجتماعية. إذ تفوق تأثيرات هاته الجماعة على الأطراف أكثر من الأوساط الأخرى المحيطة بالفرد خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من مشاكل في الوسط الأسري والمدرسي أو حتى في المجتمع الكبير، فيرى في تلك الجماعة وبالضبط الجماعة الانحرافية والإجرامية الملجأ الوحيد لاستقباله فيسلك سلوكياتهم واتجاهاتهم ومعاييرهم ظناً أنها هي الأصلح من سلوكيات ومعايير الجماعات الأخرى. وهذا ما أكده قول تارد أيضاً في أن الإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين، ويكتسب السلوك الانحرافي نتيجة تقليدهم. وهذا ما أشارت إليه دراسة (أبو حميدة: العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي) والتي توصلت في نتائجها إلى أن

والاجتماعية لهرتكبي جرائم القتل، (1971)، وكانت من أهم نتائجها أن مرتكبي جرائم القتل يتميزون باضطراب في الشخصية وهذا ما كان سببا في دفعهم إلى القتل. (حمودة نوار النمر، 2015م، ص 498).

**\*انفصام في الشخصية:** ويعرف أيضا مرض الفصام، أو اضطراب الفصام وهو من أخطر الأمراض العقلية وأوسعها انتشارا لاسيما في سن الشباب، ومن أعراضه اتجاه المصاب به نحو الانعزال والانطواء والعيش في عالم من الخيال، ويصحب ذلك اختلال في التفكير، وكذا عدم الاكتراث بالحوادث التي تهز مشاعر الإنسان السوي، وعدم اهتمامه بنفسه وأسرته وعمله. كما وقد يصاحب هذه الأعراض هلاوس سمعية كأن يسمع المريض أصواتا لا وجود لها في الواقع، أو هلاوس بصرية تتمثل في رؤية أشياء غير ماثلة أمامه في الحقيقة، وهلاوس أخرى تتصل بحواس اللمس والذوق والشم. ويعد هذا المرض من أكثر الأمراض العقلية صلة بالإجرام، فقد أجريت دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين منها أن المصابين به بلغوا 525 من مجموع المجرمون المصابين بمختلف الأمراض العقلية والعضوية والوظيفية والبالغ عددهم 1585 مجرما. ونظرا لتفكك شخصية المصاب بهذا المرض وبلادة انفعالها فإنه قد يقدم على ارتكاب جرائم العنف وبطرق بشعة، كأن يذبح شخصا بفصل رأسه عن جسده ثم يبدو بعد ذلك كمن لا يرتكب أي ذنب، كما وقد يشعل النار في المكان الذي يتواجد فيه. ولعل من أكثر الجرائم التي يقوم بارتكابها المصاب بمرض الفصام هي: جرائم القتل كما أشرنا سابقا، إضافة إلى جرائم العنف وكذا الانتحار. (مُجد إحسان الحسن، 1997م، ص 17)

**\*القلق:** وهو شعور بعدم الاستقرار ينتاب الشخص المصاب نتيجة لتخوفه من أمور لا يخشى أحد خطرا منها، لذلك يتمتع عن سلوك مسلك معين يبدو في نظر الناس طبيعيا، كالخوف من الجلوس في الأماكن المغلقة أو المرتفعة، أو الخوف من ركوب نوع معين من المركبات. (تقوى حسن مُجد، 2015/2017، ص 74)، والشعور بالقلق المستمر يترتب عليه عدم قدرة الفرد على مواجهة الحياة ومخاوفها الوهية فيقدم على الانتحار، وقد يؤدي به هذا القلق لفقد الثقة بنفسه والخوف من المستقبل، فلا يستطيع أن يسلك الطريق القويم للإشباع حاجاته فيندفع إلى الجريمة، كما وقد

وإخفاقه في الحياة، وقد يكون الضحية غير ضعيف فيرتكب الفاشل جريمته، وتمنحه هذه الأخيرة درجة من الرضا النفسي والاستقرار الاجتماعي الذي سرعان ما يزول ويختفي لتحل محله عقدة الذنب التي قد تلازمه طيلة حياته، والتي تعد جحيما لا يطاق، وعقدة الذنب هذه تكوّن لدى الفرد حالة نفسية متأزمة قد تدفع بالفرد إلى تسليط عدوانيته على ذاته فينتصر ليتحرر من الآلام النفسية.

**\*تصدع الشخصية:** ويعدّ التصدع في الشخصية من بين العوامل النفسية التي تدفع بالفرد المجرم إلى الإجرام وإلى ارتكاب جريمة القتل ضد الآخر وهذا ما أكدته دراسة (احسان مُجد حسن: جريمة القتل الأسباب والآثار، 1997)، إذ طبقت الدراسة على عينة مقدرة 350 مبحوث من داخل مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في بغداد والمحافظات، وكانت من أهم نتائجها أن تصدع الشخصية يعد من أهم العوامل المشجعة للفرد والتي تؤدي به إلى ارتكاب جريمة القتل وقد احتلت المرتبة السادسة مقارنة مع العوامل الأخرى. ضف إلى ذلك فإن الضغوط التي يتعرض لها الفرد في المجتمع نتيجة انتمائه إلى جماعات مرجعية متناقضة قد خلق عنده شخصية عدائية جافة، تسبب له أمراضا نفسية وعقلية أو قد تولد لديه الشعور بالانتقام والعداوة لأن الشخصية المضطربة، هي الشخصية غير المتكاملة التي تتسم بعدم النضوج، إذ تتكون من عناصر متناقضة وغير متسقة للإسقاطات البيولوجية، والنفسية والاجتماعية المتنافرة التي تؤثر فيها سلبا، وتجعلها غير قادرة على إدخال وتمثيل قيم ومقاييس وتمثل المجتمع وعاجزة عن التكيف للبيئة الاجتماعية وغير مستعدة لأداء أدوارها ومسؤولياتها اتجاه المجتمع، وبالتالي تكون ممارسات صاحبها اليومية قاصرة ومنحرفة، إذ لا يتردد صاحب هذه الشخصية عن ارتكاب أنواع الجرائم لا سيما القتل وكذا الاغتيال. (آمنة النوي، 2013م، ص ص 260-261). وتعدّ الشخصية السيكوباتية من بين الشخصيات المتصدعة والتي تساهم في دفع أصحابها إلى ارتكاب بعض الجرائم، وجريمة القتل مثال على ذلك وهذا ما أكدته دراسة (تقوى حسن مُجد: بعض سمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها ببعض المتغيرات، 2017) على أن مرتكبي جرائم القتل يتميزون بشخصية سيكوباتية مرتفعة. (مُجد عبد الإله الوريكات، 2010م، ص 368). فضلا عن ذلك دراسة (عادل صادق عامر: دراسة الخصائص النفسية

**3- الأسباب الاقتصادية:** تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن جريمة القتل في المجتمع على غرار العوامل السالفة الذكر، ذلك أن جريمة القتل لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يربطها المجتمع. فجرائم القتل ما هي إلا ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، كما أن معدلات مثل هاته الجرائم تكون مرتفعة في فترة الهبوط والكساد الاقتصادي، وهذا ما جاءت به دراسة (الشناوي، 1988) في أن تردي الأحوال الاقتصادية والضغط الكثيرة التي تواجه الناس في حياتهم، خصوصا في ظل الانفتاح والتضخم والسعي الحثيث إلى كسب المال والاعتزاز خارج البلدان من أجل تحقيق الضرورات الأساسية كالمسكن، والزواج، ترقية المستوى المعيشي والاجتماعي... الخ، من شأنه أن يتسبب في القيام بسلوكيات غير سوية فضلا عن التهافت والصراع على جني الأرباح ورفع مستوى الدخل بالاحتيال واتباع طرق غير مشروعة وهذا قد يؤدي بطريقة أو أخرى الى العديد من جرائم القتل. فلقد قام "وليام بو نكير" بدراسة الصلة بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وبين جريمة القتل، فوجد بأن جذور جريمة القتل تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع. فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملامسات اجتماعية هو المسؤول بصورة مباشرة وغير مباشرة عن جرائم القتل المرتكبة في المجتمع، فجرائم القتل في الأعمال غالبا هي ظواهر ترجع إلى الفقر والبطالة وانقطاع مصادر الدخل والحرمان الاقتصادي، فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يلجأ الى القتل أو بعض الجرائم الأخرى كالسرقة لكي يسد حاجته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤولياتهم. وهذا ما أكدته دراسة (الهوي، 2008) والتي رجحت أن الفقر هو العمود الفقري والعامل المشترك في غالبية جرائم القتل، فضلا عن الدراسة التي أجراها (مركز أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية 1990) التي أجريت على عينة قدرت 125 شخص منهم ارتكبوا جرائم القتل وكان السبب في ذلك هو العامل الاقتصادي والبطالة، وكذا دراسة (بوالهاين، 2008) التي تؤكد على أن انتشار البطالة يعد من الأسباب المهمة في تزايد معدلات جرائم القتل، وبينت أن جرائم القتل متعددة وحدثت دفاعا عن الأموال. (أمانة النوي، 2013م، ص ص 259-260). ومن العوامل

يسلك سلوكا شاذا في نظر الأفراد العاديين. ونتائج دراسة (مُجد ناصر القحطاني، جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية، 2010م)، أكدت على أن القلق وكذا التوتر يعدان من بين العوامل النفسية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل.

**\*الهوس والاكتئاب:** ويتميز هذا المرض بتعاقب فترات من الاكتئاب مع فترات من الهوس، فهذا المرض يغير أحوال المريض من فرح وسرور وهذا هو الهوس-، إلى تشاؤم وقلق وهموم- ويسمى الاكتئاب- خلال فترات متتالية دون سبب لذلك، يشيع هذا المرض بين النساء أكثر من الرجال. وفي حالات نوبات الهوس يميل الفرد المصاب به إلى ارتكاب جرائم العنف والتدمير عليهم مما يتصوره لهم من مستقبل بائس حافل بالشقاء. ومن بين الدراسات التي أثبت فيها العلاقة بين الاكتئاب ودوره في ارتكاب جرائم القتل، دراسة كلبلي كانج Kelbi Kang التي أجراها 1978م، تحت عنوان الخصائص المميزة للقتلة، والذي حاول من خلالها إبراز الخصائص التي يتميز بها القتلة، فاستخلص في نتائج دراسته أن الاكتئاب يعد من بين الخصائص التي يتميز بها المجرم القاتل والتي تكون في الغالب سببا في ارتكابه لجرائم القتل. (أمانة النوي، 2013م، ص ص 193-194).

وختاما ومن خلال عرضنا للعوامل النفسية أو ما يطلق عليها أيضا بالعوامل الداخلية، أي المتعلقة بصفة عامة بالتكوين الشخصي للفرد من الناحية البيولوجية، والنفسية، والعقلية، كعوامل مساهمة في اختيار السلوك الإجرامي وبالأخص ارتكاب جرائم القتل، نلاحظ أن مختلف الدراسات التي تطرقنا إليها في هذا العنصر قد أكدت على وجود علاقة بينها وبين السلوك الإجرامي من ناحية، وبينها وبين جريمة القتل من ناحية أخرى. ومع ذلك لا يمكن أن نحصر العامل النفسي كعامل مساهم لوحده في ارتكاب جريمة القتل. ولعل السبب في ذلك أن الظاهرة الإجرامية بصفة عامة وجريمة القتل بصفة خاصة لا يجب تناولها أو معالجتها بالنظر إلى عامل واحد وإغفال العوامل الأخرى والتي قد يكون لها دور أيضا مساهم في دفع الفرد إلى القتل، وأن هناك عوامل أخرى تعرف بالعوامل الخارجية بما فيها: العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية... وغير ذلك، والتي لها دور أيضا في ارتكاب جرائم القتل.

إلى ارتكاب الجريمة خاصة إذا وجد لدى الفرد استعداد أو ميل إلى ارتكابها نتيجة ما يتوافر لديه مسبقاً من عوامل داخلية. أي أنه يتعين عند البحث عن أسباب ارتكاب جريمة القتل لدى شخص ما لا بد من أن ينظر إلى هذا الشخص نظرة تكاملية من خلال البحث عن العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى إقدام هذا الشخص على القتل.

سادساً- الأثار الناجمة عن ارتكاب جريمة القتل:

#### أ- الأثار النفسية للجريمة القتل

✓ تصدع شخصية المجرم وانفصامها وتفكك عناصرها الأساسية. شعور المجرم القاتل بالخوف من أفراد المجتمع المحطّين به ابتداءً من المجتمع الصغير (أفراد الأسرة) وصولاً إلى جماعات الرفاق والمجتمع الكبير وانسحابه منه.

✓ تؤدي جريمة القتل التي تسود في مجتمع ما إلى تفكك الجماعة وتصدها وتشتت عناصرها الأساسية.

#### ب- الأثار الاجتماعية لجريمة القتل:

✓ تؤدي جريمة القتل إلى انسحاب الفرد من المجتمع الكبير، فضلاً عن الشعور بالعزلة الاجتماعية وكذا بالنبذ الاجتماعي نتيجة لنظرة المجتمع السلبية اتجاهه وعدم اطمئنانه للمجتمع وانتمائه إليه هذا ما يجعله إنساناً غير اجتماعي وأقل تكويناً للعلاقات الاجتماعية.

✓ تؤدي جريمة القتل إلى خوف الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا الخوف يقلل من حجم عطاء الفرد للمجتمع ويقتل مبادراته في خدمة المجتمع والتضحية من أجله.

✓ لا تهدد جريمة القتل الفرد فحسب بل تهدد الجماعة أيضاً، وتهديد الجماعة يدفعها إلى الانعزال والتمرد عليه، وعدم الاستعداد للتعاون معه.

✓ تدفع جريمة القتل إلى نشر الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع، وهذه الفوضى وهذا الارتباك لا يشجع المجتمع على تحقيق وبلوغ ما يريد من أهداف.

#### ت- الأثار الاقتصادية لجريمة القتل

✓ انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد، وإذا انقطعت هذه المصادر فإن أسرته سوف تتضرر اقتصادياً ومادياً وهنا يقع الفرد وأسرته في مشكلة الفقر نتيجة القتل التي تعرض لها.

الاقتصادية الأخرى نجد أيضاً النزاعات الناشئة حول ملكية الأراضي الزراعية أو جزء منها. إضافة إلى أن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين المواطنين، الذي يعود إلى شيوع القيم والممارسات الاجتماعية التي تفضل جماعة أو شريحة أو طبقة على جماعة أخرى، وهذا التفضيل سرعان ما يدفع أبناء الطبقة الدنيا إلى إعلان التمرد والفرض على الجماعة المسؤولية عن التحيز والظلم والتي تنتهي عادة بارتكاب جريمة قتل. (محمد عبد الله الوريكات، 2009م، ص 228-229). فضلاً عن تلك الأسباب السالفة الذكر فهناك مجموعة من العوامل التي كان لها الدور الكبير في ارتكاب الفرد لجريمة القتل مثل: التعصب العنصري أو الطائفي، الأثر من الآخرين، التطرف في الدين، زوال القيم الأخلاقية والاجتماعية داخل الأسرة، غياب الأنظمة والقوانين الرادعة، الكراهية والحقد، ضعف الوازع الديني.

وبالتالي بإمكاننا القول إن السبب في اكتساب السلوك الإجرامي وجريمة القتل بالتحديد هي تلك الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجرم القاتل التي تعد كرد فعل لسلوك الفرد، وهذا وفقاً لما جاء به البعض من العلماء وفي أن الوضع الاقتصادي السيئ يدرج ضمن تلك العوامل التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة سواء من حيث: الفقر، انخفاض الدخل، الاضطراب الاقتصادي، عدم الشعور بالأمن،..... إلخ، والذي من شأنه أن يؤثر في تماسك الأسرة وتكاملها، وقد تدفع بالفرد إلى الإقدام على القتل كرد فعل سلبي لتلك الظروف، خصوصاً عندما يشعر بعدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر والذي يعد من أهم العوامل التي تدفع به إلى الإجرام، والذي ترتبط به ظواهر عدة مثل: البطالة، التشرذم..... وغيرها من أوجه عدم التكيف الاجتماعي.

وفي ضوء تحليلنا للعوامل والأسباب التي من شأنها أن تدفع الفرد إلى ارتكاب جريمة القتل بما في ذلك: العوامل الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، نستنتج أن جريمة القتل هي جريمة واحدة وإن اختلفت فقط في أنواعها وكذا في اختلاف الظروف المحيطة بهؤلاء المجرمين القتلة، فما يجب التأكيد عليه هو أنه لا يمكن أن نحصر عاملاً واحداً في ارتكاب جريمة القتل وإنما هناك عوامل رئيسية كانت سبباً في وقوع الجريمة، وعوامل أخرى ثانوية كانت مساعدة على ارتكابها. فالعوامل الخارجية تلعب دوراً أساسياً في الدفع

كوسيط مساعد في تحديد عوامل ارتكاب الجريمة ، بما فيها الديمغرافية والاجتماعية وكذا الاقتصادية.

#### \* التوصيات

في ضوء ما تم سرده فيما يتعلق بالبناء النظري المتعلق بموضوع- عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل-، وتحليل وتفسير مختلف عناصره ، نقترح نحن بدورنا جملة من

- توجيه المؤسسات المجتمعية لتقديم برامج من شأنها التخفيف من العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل.

- العمل على زيادة فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

#### \* المقترحات

انطلاقا من أهمية الموضوع- عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل-، وقلة الدراسات السابقة بالأخص في مجتمعنا الجزائري في مثل هذا النوع من الجرائم ، تقترح الباحثة إجراء المزيد من الدراسات العلمية وبالأخص الميدانية وذلك من خلال البحث في الموضوعات التالية:

- إجراء دراسة تحليلية للمتغيرات الديمغرافية تحدد من خلالها الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل.

- إجراء دراسة مقارنة لجرائم القتل عند الذكور والإناث.

- إجراء دراسة بعنوان فاعلية البرامج الإرشادية في الحد من جريمة القتل.

ان انتشار جريمة القتل في مجتمع معين من سلبياتها أن تعمل على تفكك الجماعة الاجتماعية وذلك عن طريق انهيار قيمها ومقاييسها وأهدافها وكذا طموحاتها ، وهذا مما يؤثر سلبا في بنائها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية. وهذا من شأنه أن يعرقل نشاطها ويؤدي إلى تدهور واضمحلال الحياة الاقتصادية والمادية وتعرضها إلى مشكلة الفقر فضلا عن العوز الهادي الذي قد يمزق نسيجها الاجتماعي.

✓ انعدام الثقة وزعزعة الأمن وانعدام الطمأنينة عند الجماعة ، وعدم الاستقرار في ذلك المجتمع التي تنتشر فيه جرائم القتل ، وغياب الأمن من شأنه ألا يشجع على الاستثمار والإنتاج والتوفير ، الأمر

الذي يقود إلى تقليص أو انعدام الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ، وهذا ينعكس سلبا على المستوى المعيشي والاقتصادي لذلك المجتمع. (Ougdale, R,1977, p p 23-)

(56)

#### خاتمة

وفي ضوء ما عرضته الباحثة ، وانطلاقا من التساؤلات التي تم طرحها سابقا ، نستنتج في الأخير أنه لا يمكن أن نرجع سبب ارتكاب جرائم القتل إلى عامل واحد دون غيره ، ذلك أن الفرد يعيش في ظل وسط اجتماعي تتوغل فيها مجموعة من العوامل منها ما هي مساعدة في وقوع الجريمة ومنها ما هو مهيا لها ، وبذلك تؤثر على شخصية القاتل فيكون سلوك الاعتداء على الضحية وقتلها نتيجة لتلك العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، أو عوامل داخلية تتعلق بشخصية القاتل ، لذا لا بد ومن الضروري قبل تحديد عوامل ارتكاب جريمة القتل لا بد من تحديد الخصائص الخاصة بالمجرم القاتل لأنها تعد

## ثبت المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. منصور، رحمانى، 2006، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
3. احسان، مُجد حسن، 2008، علم اجتماع الجريمة، ط1، دار وايل للنشر والتوزيع، الأردن.
4. أحسن، طالب، 2002، سوسولوجيا الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت.
5. المشهداني، أكرم عبد الرزاق، 2005، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، ط1، جامعة نايف العربية، الرياض.
6. جلال الدين، عبد الخالق، السيد، رمضان، 2001، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي، مصر.
7. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، 2009، القانون والمجتمع — دراسة في علم الاجتماع القانوني — ط2، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
8. خوجة، الرباى، 2006، مفهوم القتل واشكالياته الطبيعية — دراسة في فلسفة الخلاق التطبيقية —، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع.
9. زيد مُجد، ابراهيم، 1980، مقدمة في علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، دار للطباعة والنشر، القاهرة.
10. حسن الساعاتي، سامية، 1983، الجريمة والمجتمع -بحوث في علم الاجتماع الجنائي-، ط2، دار النهضة العربية، بيروت.
11. مُجد جابر، سامية، 2010، الجريمة والقانون والمجتمع، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر.
12. السرخسي، 1993، المهبسوط، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد 12، الجزء 13.
13. صونيا، هانت، جينفر، هيلتر، 1988، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
14. الزغل، عبد القادر، 1990، مشكلة العلاقة بين الفقر والجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات والتدريب، الرياض.
15. القهوجي، علي عبد القادر، الشاذلي، فتوح عبد الله، 2004، أصول علمي الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت.
16. علي مُجد، جعفر، 1984، الأحداث المنحرفون-دراسة مقارنة-، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
17. فضيل، العيش، 2007، قانون الإجراءات الجزائية-قانون العقوبات-، دار بغداد للطباعة والنشر والتوزيع.
18. لطفي، الشربيني، 2003، معجم مصطلحات الطب النفسي، مركز تعريب العلوم الصحية.
19. مُجد، إحسان الحسن، 1997، جريمة القتل الأسباب والآثار، ط1، ديوان المطبوعات، عمان.
20. أبو عامر، مُجد زكي، 1982، دراسة في علم الاجتماع والعقاب دار المعارف، الإسكندرية.
21. مُجد عاطف، غيث، 2009، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر.
22. الوريكات، مُجد عبد الله، 2010، مبادئ علم الإجرام، ط2، دار وأئل للنشر، عمان.
23. مصطفى، العوجي، 1985، دراسة في العلم الجنائي والجريمة والمجرم، بيروت.
24. إيديو، ليلي، 2013، "التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل — مقارنة سوسيو نفسية—"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11.
25. حمودة نوار، النمر، 2015، "جريمة القتل في المجتمع السعودي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، المجلد 07، العدد 19.
26. عبد الله، سالم الدراوشة. مراد عبد الله، المواجهة، 2017، "أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية"، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد 3، العدد 01.
27. عزوز، علي، 2011، "مقاصد العقوبة في الشريعة الإسلامية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 07.
28. بن تروش، عماد، 2013، "العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13.
29. لريد مُجد، أحمد. "الوسيلة المستعملة وأثرها على الجريمة في قانون العقوبات الجزائري والفقهاء الجنائي الإسلامي"، مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد 16، العدد 27.
30. مزوز، بركو، 2007/2006، "اجرام المرأة في المجتمع الجزائري -العوامل والآثار—"، أطروحة دكتوراه علم النفس الإكلينيكي، جامعة منتوري، قسنطينة.
31. أمينة مُجد بيومي، عفيفي، 1994، "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي"، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، مصر.
32. حسن مُجد، تقوى، 2011، "بعض سمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها ببعض المتغيرات-دراسة تطبيقية على نزلاء سجن مدينة الهدى الإصلاحية في الفترة 2015/2017—"، رسالة ماجستير علم النفس، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، مصر.
33. حسناوي، حيزية، 2012/2011م، "أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع — تحليل مضمون جريدة النهار—"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة.
34. القحطاني، خالد مبارك القريوي، 2002، "مهارات البحث الجنائي في جرائم القتل وأسبابها في تحديد شخصية الجاني-دراسة تطبيقية على قضايا القتل بمدينة الرياض—"، رسالة ماجستير، الرياض.
35. قديح، سليمان فايز، 2003، "الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي"، رسالة ماجستير في الآداب، ضمن برنامج مشترك بين جامعة عين شمس وكلية التربية بغزة.
36. عبد العلواني، عمار سليم، 2005، "جريمة قتل الأصول الأسباب والخصائص الاجتماعية — دراسة ميدانية—"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
37. القحطاني، مُجد ناصر، 2010، "جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية — دراسة ميدانية على مدينة أهدا في المملكة العربية السعودية—"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
38. النوى، أمنة، 2013، "الإجهاد الصدمي لدى الشاهد على جريمة القتل أو خيانة زوجية-دراسة ميدانية على حالات من شهود جرائم القتل أو الخيانة—"، رسالة ماجستير علم النفس الجنائي، جامعة المسيلة.
39. Ougdale, R ,1997, Murer definition, causes and effects, Putnam press, 1st ed.